



29 حزيران 2024م

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ: 2024/6/29م

عملاً بأحكام المواد ذوات الأرقام (169) و (171) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته وبناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة للمساهمين انعقد اجتماع الهيئة العامة العادي للشركة يوم السبت الموافق 2024/6/29م في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهراً في فندق رمادا البحر الميت.

عقدت الهيئة العامة لمساهمي الشركة اجتماعها العادي في تمام الساعة 1:30م من ظهر يوم السبت الموافق 2024/6/29م، وذلك في فندق رمادا البحر الميت برئاسة رئيس مجلس الإدارة- السيد/ وليد يعقوب النجار ، وقد اتبعت ادارة الشركة الإجراءات القانونية لعقد اجتماع الهيئة العامة العادي حسب احكام القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، حيث تم نشر الدعوة على الموقع الإلكتروني للشركة، وارسالها بالبريد العادي وكذلك الاعلان في الصحف اليومية وعبر وسائل الإعلام الصوتية ، وحضور النصاب القانوني من أعضاء مجلس إدارتها 6 أعضاء من اصل 9 أعضاء وحضور مندوبين عطوفة مراقب عام الشركات السيد/ ياسر ابو الغنم والسيد / طارق الغزاوي، ومدقق حسابات الشركة السادة/ شركة سمان وشركاه ويمثلها السيد/ احمد الرمحي والسيد / قصي شقو.

قام رئيس الجلسة بالترحيب بالحضور، وبمندوبين عطوفة مراقب الشركات وبدأ الاجتماع بإعلان رئيس الجلسة اكتمال النصاب القانوني بحضور 8 مساهمين من أصل 433 مساهماً يحملون (6,823,284) سهماً، منها: (5,176,862) سهماً أصلاً، و (1,646,422) سهماً وكالاً، وبنسبة حضور بلغت 75,5% من رأس مال الشركة المدفوع والمكتتب به، والبالغ (9,033,938) دينار/سهم، وبحضور مدقق حسابات الشركة، وبناءً عليه، أعلن رئيس الجلسة قانونية الجلسة، وعليه طلب مندوب عطوفة مراقب عام الشركات من رئيس الجلسة تعيين مراقبين اثنين لجمع وفرز الاصوات، والبدء بجدول الأعمال حسب الأصول، وقد قام رئيس الجلسة بتعيين السيد/ محمود محمد الطاهر كاتباً للجلسة، والسيد/ رامي الكتوت والسيد / محمد الصلاح مراقبين لجمع وفرز الأصوات.

افتتح الرئيس الجلسة وتم المباشرة بجدول الاعمال كما يلي:

1. تلاوة وقائع محضر اجتماع الهيئة العامة السابق المنعقد بتاريخ 2022/4/30.

حيث وجه رئيس الجلسة المدير الاداري السيد محمد الصلاح تلاوة وقائع المحضر الهيئة العامة السابق المنعقد بتاريخ 2022-4-30.

سأل الدكتور سامي بركات وكلياً عن المساهم نهي بركات : عند الموافقة على محضر الاجتماع ويوجد بداخله تحفظات وعند الاجابة بالموافقة هل يعني ذلك تغيير موقفنا عليه.
السيد مندوب مراقب الشركات وضح ان هذا البند هو تلاوة المحضر السابق وليس تصويت.

2. التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن اعمال الشركة لعام 2022 والخطة المستقبلية لعام 2023.

الدكتور سامي بركات : يوجد لدينا اسأله لطرحها.

مندوب عطوفة مراقب عام الشركات يرجى التعريف عن نفسك وطرح الاسئلة.

انا سامي بركات وكيل عن المساهم نهي بركات، السؤال متعلق بالصفحة رقم 8 من التقرير السنوي عن العضو السيد صالح كامل صالح جبريل وهو عضو من تاريخ 12 نيسان 2021 حتى تاريخ 2022-6-30 والموضوع بالصفحة 31 من التقرير السنوي ان عضو مجلس الادارة السيد صالح جبريل حضر جلسة واحدة فقط وهي شهر 2022-4 وغاب عن باقي جميع الجلسات وحكماً بأحكام المادة 164 من قانون الشركات تعتبر عضويته ساقطه وقام بتوقيع على جلسات لاحقاً بسنة 2023 وهو غائب عن جميع الجلسات، وعليه؛ هناك تناقض بين الصفحة رقم 8 والصفحة 31 يا بنعتيرو عضو او مش عضو.

قانون الشركات بحكي اي عضو يغيب 6 جلسات يعتبر فاقد للعضوية هذا غائب 6 جلسات وقام بالتوقيع على محضر 2022-3-31 وبالتالي توقيعه اصبح غير قانوني.

رئيس الجلسة ان هذا الموضوع لم يكن على فترتي لرئاسة المجلس، مداخلة عضو مجلس الادارة السيد محمد جبر ابو مذكور ان محضر اجتماع مجلس الادارة الموقع من قبل السيد صالح جبريل ابني عليه اضرار كثيره على الشركة وتم اعتماد القرارات الي صارت في هذا الاجتماع من خلال لجنة التدقيق الي انت رئيس مجلس ادارتها.



Handwritten signature and initials in blue ink.



رئيس الجلسة نحن تحت سقف القانون وسنقوم بمخاطبة دائرة مراقبة الشركات لتصويب الوضع بهذا الخصوص.
الرئيس التنفيذي السيد محمود الظاهر ان هذا المحضر موقع عليه من قبل 6 اعضاء مجلس ادارة من اصل 9 اعضاء وعليه؛ ان توقيعه على المحضر ان اعتمد اولم يعتمد يعتبر المحضر وقراراته ساريه كونه تم التوقيع من قبل 5 اعضاء من اصل 9 اعضاء ويعتبر نصاب الحضور قانوني وان هذا المحضر هو حالياً بالمحكمة ونحن بانتظار قرار المحكمة المختصة.

مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد ياسر ابو الغنم ان كل ما تتحدثون فيه هو عبارة عن مداولات وان اجراء تصويب الوضع بفقدان عضوية بالبداية هي مسؤولية ادارة الشركة تقوم باشعار دائرة مراقبة الشركات (الدائرة المعنية) بهذا الخصوص ويدرس هذا الامر ويتم فقدان العضوية، ان تحققت شروط الفقدان.
وعليه؛ يجب اشعار الدائرة بالحدث وما هي التأثيرات وهل هو العضو فاقد للعضوية ام لا وتدرس من قبل دائرة مراقبة الشركات ويصدر فيها قرار.

رئيس الجلسة سيتم ارسال كتاب لدائرة مراقبة الشركات لتصويب الوضع بهذا الخصوص.

مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد ياسر ابو الغنم ان هذه مداولات وان لديك اي توصيه وصي مجلس الادارة بهذا الخصوص.
الدكتور سامي بركات التوصية اعادة تصويب الاوضاع كما كانت عليه سابقاً على وضعها الحقيقي.
الرئيس التنفيذي السيد محمود الظاهر ان هذا المحضر موضوع النقاش منظور امام المحكمة.
وضح الرئيس التنفيذي السيد محمود الظاهر بأنه تم إرسال وكالة السيد سامي بركات الى محامي الشركة، بعد ان قام بتسجيل الحضور وبعد بدأ الاجتماع تم اجابتنا من قبل محامي الشركة بأن الوكالة لا تخوله لحضور الاجتماع كونها وكالة عامة من عام 2022 ولم يذكر فيها بند حضور اجتماعات الهيئات العامة والتصويت عليها.
مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد ياسر ابو الغنم بالنسبة للوكالة التي لا تخول للمساهم الحضور اعتماد الوكالة هي من مسؤولية ادارة الشركة، بما انه تم اعتماد الوكالة بعد الاجتماع تستطيع الطعن بالوكالة لاحقاً.
التصويت على تقرير مجلس الادارة عن اعمال الشركة للعام 2022 والخطة المستقبلية للعام 2023.
السيد محمد جبر ابو مذكور اتحفظ على عدم ارسال التقرير السنوي ، السيد ياسر ابو الغنم اي تحفظات على قانونية دعوة الهيئة العامة او مرفقاتها ومدد التبليغ فهي على مسؤولية ادارة الشركة ويتم تقديم كتاب رسمي لدائرة مراقبة الشركات داخل الاجتماع صار في نصاب قانوني.
السيد محمد جبر ابو مذكور تحفظاتي على تقرير مجلس الادارة لأنه لغاية اللحظة لم يتم تسليم التقرير الرسمي للاطلاع عليه ويوجد تحفظات على تقرير مجلس الادارة وهي اني لم اشارك باعداد الميزانية.
وضح السيد محمود الظاهر ببداية الجلسة بأنه تم ارسال التقرير السنوي مع الاقرارات للسيد محمد جبر ابو مذكور للتوقيع عليه، الا ان عضو مجلس الادارة قام بكتابة تحفظات على الاقرار وبالتالي لم يتم استكمال التوقيع وتم تركها للبت فيها في اجتماع الهيئة العامة.
السيد ياسر ابو الغنم حسب احكام القانون الموافقة على تقرير مجلس الادارة والخطة المستقبلية اما بالموافقة على التقرير والخطة المستقبلية او رفض او موافقة مع تثبيت تحفظاتك عليه.
التصويت على القرار : عدم موافقة بنسبة 56,6 % ، وموافقة بنسبة 43,4 %.

السيد ياسر ابو الغنم اذاً عدم الموافقة على التقرير السنوي، كما ايضاً من أجل التنظيم يبدو أنه سقط سهواً منكم بالدعوة بند تلاوة تقرير مدقق الحسابات والتصويت عليه.

3. تلاوة تقرير مدقق الحسابات والتصويت عليه.

قال مندوب مراقب عام الشركات بند تلاوة تقرير مدقق الحسابات والتصويت عليه كونه وحده واحده مع البيانات المالية، ارجوا ادراجها قبل مناقشة الميزانية.

السيد وليد النجار تم ادراج بند تلاوة تقرير مدقق الحسابات والتصويت عليه.

مدقق الحسابات السيد احمد الرمي قام بتلاوة تقرير مدقق الحسابات كما هو وارد بالبيانات المالية كما في 2022-12-31.

السيد ياسر ابو الغنم نفتح بند مناقشة تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية.

السيد سامي بركات مناقشة تقرير البيانات المالية والتقرير السنوي للمدقق، اولاً مدقق الحسابات وضع بتقريره كما هو ظاهر في بيان المركز المالي بلغ رصيد القرض المستحق على الشركة البالغ اثنان ونصف مليون دينار كما في 2022-12-31، ان هذا الرقم غير صحيح، ان الرقم الصحيح هو عبارة عن رقمين اولاً رقم اصل القرض وثانياً رقم الفائدة، باعتبار بأنه شركة مساهمة عامة وليس معها الترخيص للاقتراض بفوائد من غير الجهات المرخصة من قبل البنك المركزي حسب قانون البنك المركزي، بالتالي الشركة اخطأت في وضع الفوائد البنكية على قرض ليس له اساس من القانونية في تثبيت الفائدة على المساهمين ولا يجوز لأي جهة بالاردن ان تقتض من غير الجهات المرخصة من قبل البنك المركزي قانون البنك المركزي المادة الرابعة والمادة الخامسة منه، وبالتالي وضع المدقق رقم واحد اثنان ونصف مليون دينار بدون تفصيل على عكس السنوات الماضية، المدققين السابقين الذين سبقوا هذا المدقق كانوا يضعوا جدول فيه شرح اصل المبلغ والفائدة.



ثانياً: كما يظهر بالايضاح رقم 11 بالافصاحات اننا لم نتمكن من التأكيد من صحة توزيع القرض وهو على معرفة تامة بأنه يوجد فيه قضية رقم 2022/8025 مقامة بالمحكمة بين شركاء القرض، القرض يملكه 3 اطراف على المشاع رنه ابوشنب، شركة بوابة عمان، نهى بركات.

وبالتالي ان الاطراف الثلاثة بالمحكمة من سنة 2022 رافعين قضية على الشركة للمطالبة بحقوق كل جهة من هذا القرض وأنة لغاية تاريخ اليوم لم يتم اصدار اي قرار من قبل المحكمة لا بالمرحلة النهائية ولا الاستئنافية ولا التمييزية الان هي في المرحلة البدائية، على هذا الاساس لا يجوز كما هي موضوعه بالايضاح رقم 11 على مجلس الادارة ان يقوم بدون الرجوع الى ان هنالك قضية مقامة لتوزيع القرض بناء على محضر اجتماع مزور بتاريخ 2022-3-31 وصدر فيه قرار الظن من قبل مدعي عام عمان ان هذا المحضر عليه علامة استفهام وتم تحويل القضية الى المحكمة بالتالي هذا النص المكتوب الان من قبل مدقق حسابات الشركة وهو يعلم علم اليقين وفي ايميلات رسمية مثبتة وموثقة ومسلمة له باليد ان هذا خطأ يجب عليه الانتظار حتى يصدر قرار بالقضية ولا يجوز انك توافق لشركة مساهمة عامة ان تقوم باعادة تعديل الارقام المحاسبية وتعديل القرض بقيمة اثنان ونصف مليون دينار يعني حوالي 27 او 28 % من راس مال الشركة، يعني مستقبل الشركة مقام على هذا القرض بالتالي على مدقق الحسابات يعلق اوراق القرض لحين صدور قرار المحكمة، القضاء اعلى سلطة شو بتحكم احنا بنمشي، لا يجوز لمدقق الحسابات ان يمشي القرض كونه يوجد قرار مجلس ادارة متلاعب فيه وهو يعلم علم اليقين مدقق الحسابات سلمته اياه بايدي وقام بارسال مذكرة رسمية من عنده قال نعم انه لم يستلم الاوراق حسب الاصول موجودة باوراق الشركة وبالتالي كل الذي يحصل غير قانوني.

لا يجوز لمدقق الحسابات ان يفرض على شركة مساهمة عامة هو والادارة المالية ومجلس الادارة هذه الارقام التي يوجد فيها قضية منظورة لدى المحاكم.

ثانياً بنفس الايضاح رقم 11 امور متعلقة لاموال تم اخذها من الشركة بغير وجه حق اثناء مجلس فتحي خيري صالح ولم يتم ايداعها في الصندوق، صار فيها قضية وقام مجلس الادارة الجديد باسقاط هذه القضية.

قام مجلس الادارة الجديد باسقاط الحق الشخصي عن الاشخاص فتحي خيري وآخرين.

اورد مدقق الحسابات بتقريره السنوي بأنه تم تدقيق البيانات المالية للسنة المنتهية كما في 2021-12-31 من قبل مدقق حسابات اخر والذي اصدر حوله تقرير غير متحفظ بتاريخ 3 نيسان 2022 وهذا كلام صحيح وانه قام بوضع ان هذا القرض لا زال تحت الاجراء ولم يتم توزيعه، ان مدقق الحسابات السابق قام بوضع فقرة توكيدية واضحة بأنه لم يتم البت وانه تحت الاجراء وانه بين الشركاء ولم يتوزع.

كيف لمدقق الحسابات ان تقبل توزيع القرض بناء على محضر اجتماع غير قانوني.

بند معلومات اخرى أن رأينا حول القوائم المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد حولها. طيب وبين المعلومات الاخرى وضع بأنه لم يتم تزويدنا بها بعد، كيف توضع رأيك، فيما يخص تدقيق القوائم المالية فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الاخرى والتي لم يتم تزويدنا بها بعد، بحيث نأخذ بالاعتبار فيما اذا كانت المعلومات الاخرى غير منسجمة بشكل جوهري مع القوائم المالية او المعلومات التي حصلنا عليها من خلال تدقيقنا او في حال ظهر بأن في تلك المعلومات الاخرى اخطاء جوهريّة.

مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية ايضاً لقد توصلنا مع الاشخاص المكلفين بالحوكمة حول امور متعددة منها نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

لقد زدونا ايضاً الاشخاص المكلفين بالحوكمة بتصريح حول التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية وابلاغهم عن جميع العلاقات والامور الاخرى التي من الممكن ان تؤثر على استقلاليتنا وكذلك الاجراءات الوقائية ان وجدت.

الحسابات الصفحة رقم 1

مداخلة السيد احمد الرمحي مدقق الحسابات للسيد سامي بركات شكراً على كل الملاحظات، ولكن اتحفظ على مداولاتك بخصوص تدقيق الميزانية.

السيد سامي بركات الصفحة الاولى بيان المركز المالي كما في 31 كانون الاول 2022
بند ذمم تجارية وارصدة مدينة اخرى بمبلغ 474,775 دينار بايضاح رقم 8 من الصفحة 13 ذمم تجارية وتحتها مخصص خسائر تجارية متوقعة (119,678) دينار بدنا نعرف الذمم التجارية لمين وشو المخصص الذي تم اخذه وعلى اي اساس تم اخذ هذا المخصص





ايضاح رقم 15 مطلوب من اطراف ذات علاقة يمثل هذا البند المعاملات مع المساهمين والشركات المملوكة لهم ذوي الحصص المؤثرة بالإضافة الى اعضاء مجلس الإدارة العليا.

مطلوبات من اطراف ذات علاقة اولاً شركة بوابة عمان كان رئيس مجلس الإدارة في ذلك الوقت ولا يجوز حسب قانون الشركات ان تقوم الشركة باقراض اي عضو او رئيس مجلس ادارة او اي شخص اي دينار تحت طائلة المسؤولية القانونية.

المادة 139 من قانون الشركات لا يجوز للشركة المساهمة العامة تحت طائلة البطلان ان تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع الى رئيس مجلس ادارة الشركة او الى اي من اعضاءه او الى اصول اي منهم او فروعه او زوجه.

يوجد مبلغ 136,881 دينار طالعين من صندوق الشركة التي هي تعاني معاناه رهيبه بالسيولة النقدية ولا يوجد فيها دينار، اقترض او اسمح لاشخاص ذوي علاقة اخذ اموال من الشركة دون وجه حق حسب المادة 139 من قانون الشركات.

ان هذا الرقم اتحفظ عليه واطالب الشركة باسترداد هذا المبلغ واعادته الى صندوق الشركة.

نفس ايضاح 8 صفحة رقم 1 مخصص قضايا بقيمة 198,542 دينار، اوراق دفع بقيمة 171,492 دينار، نريد معرفة تفصيلات هذه الارقام.

ايضاً بند مطلوبات متداولة ذمم تجارية وأرصدة دائنة أخرى بايضاح رقم 10 بمبلغ 2,760,541 دينار، ايضاح 10 ذمم تجارية وارصدة دائنة اخرى 1,412,835 دينار بدنا تفصيلات عندهم.

ايضاح رقم 11 قرض - شركة بوابة عمان، رنه ابو شنب، شركة الجندول، فوائد مستحقة على القرض، هذا الكلام غير صحيح لانه تم جمع الارقام بفائدة واصل المبلغ لارقام تم توزيعها بطريقة غير قانونية بموجب محضر 2022-3-31 وقمنا بالتحفظ عليه ويوجد عليه علامة استفهام، محضر 2022-3-31 مزور.

ثانياً: تم توزيع هذه الارقام بطريقة غير قانونية ويعلم مدقق الحسابات تمام العلم ان هذا غير قانوني وعليه مخالفة قانونية ولا يجوز ذلك علماً ان القرض منظور امام المحاكم بالقضية رقم 2022/8025 لثلاثة اطراف وهم شركة بوابة عمان، رنه ابو شنب، نهى بركات، قامو بحذف نهى بركات بالرغم من انها ارسلت للمدقق وارسلت للشركة انذارات عدلية متعددة بأنه لها حصة بموجب اتفاقية بيع تمت بين الاطراف الثلاثة، الان هم اتجنبو هذا الكلام ووضعوا ارقام تتناقض مع الواقع والقضية منظورة امام المحاكم لا يجوز لاي مجلس ادارة ولا مدقق حسابات ان يقوم باعادة توزيع قرض منظور امام المحكمة بالقضية رقم 2022/8025 وعليه اکتفي بالاسئلة.

السيد احمد الرمحي نشكر السيد سامي بركات على الاسئلة بس يرجى التنويه امام الهيئة العامة انني اضع تحفظي على استخدام السيد بركات مصطلحات التي فيها اتهام وغير مناسب بطرح الاسئلة وهي غير مقبولة نهائياً، كما يرجى التوضيح للسيد بركات بأن مدقق الحسابات ليس هو معد البيانات المالية ولا نطلب من الشركة ان تضع شيئاً معين نحن علينا التدقيق ووضع الملاحظات حسب معايير التدقيق المحاسبية، اما بالنسبة للقرض لما تم دمج القرض مع الفائدة فهذا مقبول لدى معايير المحاسبة الدولية وليس عليه مشاكل بالدمج، من حيث عدم القانونية ننتظر القضاء للبت فيه وعلى اساسه تعكس على البيانات المالية، اما من حيث توزيع القرض مجلس الادارة افصحوا عنه ووزعوه كما رأوه بالشكل المناسب، كمدققين حسابات ليس لدينا الادلة الكافية على توزيع القرض وقمنا بالتحفظ على التوزيع وهذا دورنا، في تقريرنا متحفظ على التوزيع حتى يظهر القضاء المسئلة.

بالنسبة للمعلومات الاخرى تقرير مجلس الادارة فعلاً نحن لم نستلم تقرير مجلس الادارة وهذا في المعايير لا يعني ان التقرير متحفظ ولا يوجد تحفظ على عدم استلام تقرير مجلس الادارة وتم اتباع الاصول وتم ذكر انه لم يتم استلامه بعد.

كما ان ليست مسؤولية ابداء الرأي عليه نحن فقط ننظر هل هو متوافق مع المعلومات التي لدينا او غير متوافق، اما باقي الاسئلة هي اسئلة مالية تتطلب الاجابة عليها من قبل الادارة المالية وصعب طرحها بالهيئة العامة، تفاصيل الذمم، تفاصيل المخصص، تفاصيل اطراف ذات علاقة، تفاصيل اوراق الدفع لا توضع في الميزانية بالمعايير.

بالنسبة الى كمدقق تم الاجابة على الاسئلة والباقي هي لدى الادارة المالية وهي بحاجة الى جلسة.

السيد سامي بركات احنا طلبنا الايضاحات في البيانات المالية احنا جايين على الاجتماع لنعرف التفاصيل.

السيد ياسر ابو الغنم بروتوكول الاجتماع المساهم يطرح السؤال وعلى رئيس مجلس الادارة الي هو مهمته اعداد البيانات المالية، يوجه السؤال لمن يراه مناسباً للاجابة عليه وهذه صلاحيته، مدقق الحسابات تم الاجابة على الاسئلة التي تخصه وباقي التفاصيل على الهيئة العامة هل وافقوا على الاجابه ام لا.

وجه رئيس مجلس الادارة الى الرئيس التنفيذي للشركة لاطلاعهم على الحسابات المطلوبة بمكاتب الشركة وتم الاتفاق على ذلك.





السيد ياسر ابو الغنم تم طرح الاستفسارات يجب ان تثبت وبعد تثبت الاستفسارات تثبت اجابة مدقق الحسابات بناء على تحويل الاستفسار من قبل رئيس الجلسة للاجابة عليه.

وتم الاتفاق مع السيد سامي بركات مراجعة مكاتب الشركة للاطلاع للاستفسارات المطلوبة.

السيد محمد جبر ابو مذكور لدي ملاحظات لنقطتين :

اولاً: عندما كنت رئيس مجلس ادارة الشركة كلفت مدقق حسابات ونتج عنه مخالفات مرفوع فيها قضية وارده في الميزانية على انها مطلوبات من الغير، وهي ليست مطلوبات من الغير لانه اساساً القانون مابسمح تسليف اي شخص على حساب شركة مساهمه عامه.

ثانياً: انا الي فترة في موضوع الفوائد بين شركتين لمالك واحد كان عندي استفسار على هذا الموضوع وتبين انه في قانون بالبنك المركزي انه يحظر على اي شركة تسليف شركة اخرى وتحسب عليها فوائد بدون تصريح من البنك المركزي وبالتالي انا ناقشت هذه النقطة مع مدقق الحسابات السيد احمد الرمحي وتم ارسال مثال لحالة مشابهة مذكور فيها انها غير مسموحة قانوناً وبطالب بهذا المبلغ حوالي 650 الف دينار اي مانسبته 7% من راس مال الشركة يحمل المساهمين وهو مخالف لتعليمات البنك المركزي واطالب بان يتم البت في هذه النقطة.

السيد باسل مرقه بالنسبة لموضوع الفائدة تم اتخاذ قرار مجلس ادارة برفع قضية للتأكد من قانونية الفوائد. الرئيس التنفيذي السيد محمود الظاهر تم اتخاذ قرار مجلس ادارة بالاجماع برفع قضية بالمحكمة لابطال الفوائد، وتم منح وكالة للمحامي علاء المعاني برفع القضية لدى المحكمة وسنتظر قرار المحكمة للبت في هذا الموضوع ومن ثم عكسة على البيانات المالية.

التصويت على البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات.

التصويت على القرار : عدم موافقة بنسبة 56,6 % ، وموافقة بنسبة 43,4 %.

السيد ياسر ابو الغنم اذاً عدم الموافقة على البيانات المالية، وفي حال تم التصويت على عدم الموافقة على البيانات المالية لايجوز انتخاب مدقق حسابات للسنة المالية 2023، وايضاً سيكون هناك اجراء لدى دائرة مراقبة كون البيانات المالية تم رفضها.

وعليه؛ لا يجوز انتخاب مدقق الحسابات للسنة المالية 2023 نظراً لعدم المصادقة على البيانات المالية وهي دمج البند رقم 3+ البند رقم 5.

4. إبراء ذمة مجلس الإدارة من المسؤولية عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الاول 2022 بحدود احكام

القانون .

التصويت على القرار : عدم إبراء ذمة مجلس الادارة بنسبة 56,6 % ، وإبراء ذمة مجلس الادارة بنسبة 43,4 %.
وعليه؛ عدم إبراء ذمة مجلس الإدارة.

وكونه لا يوجد اية امور اخرى يكون بذلك انتهى الاجتماع.

رئيس الجلسة
السيد وليد يعقوب النجار

مندوب مراقب الشركات

السيد ياسر ابو الغنم



كاتب الجلسة

السيد محمود الظاهر